

التسامح ميزة علي عبدالله صالح



ظل التسامح السياسي طوال السنوات الماضية الميزة الكبرى في السلوك القيادي للرئيس علي عبدالله صالح. لم يكن نهج التسامح في سلوك الرئيس نابعا من ضعف أو اصطناعاً أو مهادنة من النظام بل كان قناعة وإيمانا وسلوكاً أصيلاً قبل أي شيء آخر.. الرئيس علي عبدالله صالح في ذروة الكتابات الصحفية التي تعرضت له شخصياً بالإساءة والتجريح ذهب بنفسه إلى وزارة الإعلام ليوجه بالغاء عقوبة الحبس ضد الصحفيين.

سأحرص في هذه الورقة المختصرة على تجنب الجوانب التأصيلية والتاريخية للتسامح الديني والسياسي كمبدأ وسلوك وممارسة في تاريخنا وحياتنا نحن اليمنيين. لأنني على ثقة أن ما قدمه أساتذتنا الأجلء المشاركون قد أشبع هذين الجانبين بصورة أكمل وأشمل وأفضل، لكن ذلك لا يعني أن أغفل عن حقيقة أن التسامح الديني والسياسي كانا وما زالوا سمة أساسية في حياة شعبنا على مدى القرون الماضية وحتى الآن، ولم يبدح اليمنيين عن نهج التسامح إلا في حالات هيمنة أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة والتعبئة العقائدية الخاطئة على القرار سواء أكانت عقائد دينية أو سياسية أو خليطاً من هذه وتلك.

وفي الحقيقة فإن الساسة والقادة المؤدلجين والمتطرفين هم الذين كانوا يقودون أتباعهم من المواطنين إلى مجاهل العنف والحقد، لأن العنف والحقد والتطرف ليست من سمات اليمنيين بل كانت وظلت نتاجاً للتعبئة السياسية والعقائدية الخاطئة، كما هو الحال لدى أي شعب من شعوب الدنيا.

فقد كان أبناء شعبنا دوماً مثاقين متقاربين في الظروف الطبيعية التي يسودها الأمن والاستقرار، لم تفرقهم المذهبية أو القبلية إلا في ظروف إحياء العصبية التي كان يقودها أصحاب المصالح من الساسة والقادة، مستغلين استشراء الجهل والفرق، ومعتقدين أن وجودهم وهيمتهم واستمرارهم لا يقوم ولا يستمر إلا بتعزيز نهج الفرقة والتجزئة وبإشاعة روح التعصب سواء للقبيلة أو للمذهب أو للمنطقة أو للسلالة، ولذلك فإنه بمجرد أن يغيب هؤلاء القادة عن المسرح السياسي وتعود الأوضاع لطبيعتها سرعان ما يعود اليمنيون إلى أصالتهم وسماتهم وتآلفهم وتكاتفهم وتآخيهم وتعاونهم في مواجهة كل الشدائد وسرعان ما تخفي تلك النزعات والعصبية وتتراجع.

ومنذ قيام النظام الجمهوري في بلادنا يمكنني القول - باعتراز كبير - أنه نجح في إعادة اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب، وتمكن من نزع معظم عوامل التعصب المذهبي والمناطقي والقبلي بإشاعة روح الأخوة والحرية والمساواة والتسامح والألفة وتعميق روح الولاء للوطن بأكمله، كما أن كسر العزلة الداخلية بين أبناء الشعب أزال الحواجز النفسية الوهمية التي صنعتها عهود الاستبداد والتخلف، وأنتج حالة غير مسبوقة من الاندماج الاجتماعي والمصالح الاقتصادية المشتركة والتقارب السياسي على أسس فكرية غير عصبوية، وأسهم الانفتاح على العالم الخارجي بالكثير من التنوير عبر نشر التعليم والتثقيف بمختلف الوسائل الحديثة التي لم تكن مألوفة ومعروفة قبل الثورة. ومع مرور الوقت يمكن القول إن مناهج التعليم الوسطية المتوازنة غير المذهبية أسهمت في إخراج أجيال جديدة تشربت منهجية التسامح والمساواة والتآخي والترفع على العصبية ونبت ثقافة الكراهية، فنحننا في تجاوز الكثير من مشاكلنا المعقدة، وتراجعت إلى حد كبير روح العصبية المذهبية والقبلية والمناطعية.

وتجنبنا للخوض في إشكاليات طارئة حدثت في

شطري الوطن في بعض الأحيان شوهدت منهجية التسامح السياسي في العهد الجمهوري، فاستأجوز إلى التعاطي مع تجربة الرئيس علي عبدالله صالح ك نموذج ساطع لمنهجية التسامح السياسي، الذي كان دوماً البوابة الرئيسية للاستقرار السياسي الذي عاشته بلادنا طوال السنوات الثلاثين الماضية. فقد ظل التسامح السياسي طوال تلك السنوات الميزة الكبرى في السلوك القيادي للرئيس علي عبدالله صالح، وظل المنطلق الأساسي في منهجيته ورؤيته لإدارة الحكم والسلطة في بلد عانى الكثير من ثارات السياسة وتقلبات الأنظمة.

ولم يكن نهج التسامح في سلوك الرئيس علي عبدالله صالح نابعا من ضعف أو كان اصطناعاً أو مهادنة من النظام، بل كان قناعة وإيمانا وسلوكاً أصيلاً قبل أي شيء آخر.. فقبل ثمانية وعشرين عاماً وفي غمرة المعارك التي ظلت تشنها المجموعات اليسارية في المناطق الوسطى، أعلن الرئيس تشكيل لجنة للحوار الوطني من خمسين عضواً ضمت عدداً من القادة السياسيين لتلك المجموعات، والذين تمثل بعضهم لاحقاً ضمن أول قيادة للمؤتمر الشعبي العام عند تأسيسه في أغسطس عام ١٩٨٢م.. وقبل ذلك بعدة شهور أي في مايو ١٩٨٢م أعلن الرئيس قراره الشجاع بالغاء العقاب عن المجموعات اليسارية المسلحة من داخل مديرية النادرة في وقت كانت فيه مجاميع أخرى ما زالت تقاتل في ريمة ووصاب ورداع ومناطق أخرى ضد الدولة، وطوال الثمانينيات حيث لم تكن هناك تعددية معلنة صدرت عدد من الصحف التي تمثل الأحزاب الرئيسية، «الميثاق» كانت لسان حال المؤتمر الشعبي العام، و«الصحة» كانت لسان حال الإخوان المسلمين، و«الأمم» كانت لسان حال الجبهة الوطنية الديمقراطية، و«الشعب» كانت قريبة من حزب البعث.. ورغم أن الدستور في الشمال كان حينها يجرم الحزبية لكن الرئيس علي عبدالله صالح كانت له رؤيته الثابتة لإبراز الحقائق الواقعية ومتطلباتها، واتخذ بالفعل خطوات عملية باتجاه التعامل الواقعي مع التعددية السياسية، حيث جسدت انتخابات مجلس الشورى التي جرت عام ١٩٨٨م تنافساً حزبياً غير معلن، وعبرت عن وجود مبكر للديمقراطية التعددية وبحيث أنه لم يأت قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م إلا وللايمتثال لتطبيقاتها العملية ليتوسع نطاقها ويتأمر بعد ذلك في إطار دستور الجمهورية اليمنية.

وخلال العامين الأولين من قيام الجمهورية اليمنية أدار الرئيس علي عبدالله صالح حواراً مكثفاً مع قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الشريك في الحكم آنذاك بخصوص إغلاق ملف أحداث ١٢ يناير، وفتح صفحة جديدة بإصدار قرارات عفوية حول الأحكام التي طالت الرئيس الأسبق علي ناصر محمد ورفاقه، وبالفعل فقد تكاثرت تلك الحوارات المكثفة بإصدار قرار العفو خلال عام ١٩٩٢م، وفي الحقيقة فقد أدى ذلك إلى عودة عدد غير قليل من القيادات المحسوبة على الرئيس علي ناصر محمد إلى صفوف الحزب الاشتراكي، ولا شك أن ذلك كان امتداداً لنهج الرئيس صالح في إشاعة أجواء التسامح والوفاق والتقارب بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد.

وقبل أربعة عشر عاماً من الآن وفي ذروة حرب صيف ١٩٩٤م عقب صدور إعلان الانفصال، أصدر الرئيس علي عبدالله صالح قراره التاريخي بالعفو العام عن جميع العناصر التي تورطت في الحرب.. وبعد ذلك بتسع سنوات أغلق الرئيس آخر ملفات تلك الحرب بإلغاء الأحكام الصادرة بحق ما عرف بمجموعة الستة عشرة.. كما أنه وفي ذروة الكتابات الصحفية التي تعرضت له شخصياً بالإساءة والتجريح ذهب بنفسه إلى وزارة الإعلام في مايو ٢٠٠٤م ليوجه بإجراء تعديلات على قانون الصحافة بما يكفل إلغاء عقوبة الحبس ضد الصحفيين، ليؤكد بذلك أن منهجية التسامح كقيمة سياسية وأخلاقية ظلت ثابتة ولم تتغير طوال أكثر من ربع قرن، رغم أننا جميعاً ندرك أن اليمن لم يعرف امتداد نفوذ الدولة وسلطتها على جميع أراضيه منذ قرون طويلة مثلما هو اليوم، بمعنى أن الدولة اليوم تعيش في مرحلة قوع غير مسبوق لم يعدها اليمنيون من قبل.. ومع ذلك ظل التسامح هو القيمة الأساسية التي لا يقبل الرئيس علي عبدالله صالح المساومة عليها أو التراجع عنها؛ لأنها بالتأكيد جزء من تكوينه النفسي والروحي وتربته وسلوكه وقناعاته..

وهذا يقودنا للتوقف أمام الأسلوب الذي أدارت به الدولة الأزمة مع حركة الحوثي، فالجميع يدرك أن المعارك التي خاضتها الدولة مع هذه الحركة كانت مضطرة إليها بسبب التعتن الذي واجهته ورفض الانصياع لسلطتها وإصرار هذه الجماعة على السيطرة على عدد من المناطق، وهو أمر لم تقبله أية دولة في الدنيا تحرص على كرامتها وهيبتها وسيادتها، ومع ذلك فتأكد لنهج التسامح الذي اتسم به عهده أصدر الرئيس علي عبدالله صالح عفوية عامين، ووجه بصرف التعويضات وإطلاق المعتقلين وإعادة أعضاء الجماعة إلى وظائفهم.. كما قبل الرئيس صالح وساطة خارجية في أمر داخلي لإثبات حسن النوايا وإعطاء الفرصة لهؤلاء الشباب بالعودة من تمردهم بما يحفظ ماء وجوههم.. ومع ذلك فكلنا أمل في وقف ما يجري من قتال حالياً وأنا على يقين أن هؤلاء الشباب كلما مدوا شبراً من حسن النوايا تجاه الدولة سيدد لهم الرئيس صالح ذراعاً وابتعاً.



الحق يقال

«شخصية إنسانية لم يتصف بها أحد من الرؤساء والزعماء العرب.. إن علي عبدالله صالح إنسان عظيم بكل ما تعنيه الكلمة من معنى»

المرحوم الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر



نصر طه مصطفى

وهذا ما يجعلنا نأمل من صاحب القلب السمو والعقل المتفوح الذي يتجاوز الكثيرين بحكمته وبعد نظره أن يتم إغلاق الملفات المفتوحة وفتح صفحة جديدة من الحوار مع القوى السياسية التي يفترض أن تتجاوز وتبادر هي الأخرى تحسباً لنهج التسامح وتجاوز التعقيدات السابقة؛ خاصة أننا على منابر استحقاق انتخابي هام بعد عشر شهور من الآن، وهو استحقاق يجعلنا نأمل من فخامة الرئيس بما عرف عنه من السماحة والترفع عن الصغائر فتح صفحة جديدة مع أصحاب الكلمة بإطلاق زميلنا الصحفي محمد المقالح، ووقف محاكمات الصحفيين وفي مقدمتهم زميلنا الصحفي عبدالكريم الخواني، وإطلاق تراخيص الصحف المستكملة لشروط الإصدار وإطلاق المواقع الإلكترونية المحجوبة والتعجيل بإبناج التعديلات على قانون الصحافة لتشكيل نقلة جديدة للكلمة الحرة الصادقة المسؤولة، أما النماذج المشوهة فإن المجتمع ينهدها ولا يقبلها بفرطه وإدراكه وإحساسه بروح التسامح التي تشبع بها روحه، وهو ما يفرض أن تتعاون كافة القوى السياسية والأقلام الوطنية من أجل تحقيقه ومن أجل المزيد من التقدم للأمام دون الكليدة أو المكابرة والعنقا، الأمر الذي يحتم علينا أن نحرص على التحلي بالمزيد من المسؤولية والحرص على تطوير التجربة والترفع عن الصغائر ونشر قيم التسامح والمحبة والأخوة في كافة جوانب حياتنا.

* ورقة عمل قدمها نصر طه مصطفى لنقطة ثقافة التسامح الديني والسياسي في اليمن التي انعقدت في مايو ٢٠٠٨م.

الرئيس صالح حكم اليمن بجدارة واقتدار وقاده نحو مستقبل أكثر أمناً ورخاءً

غير الطبيعي استمرارها.. المسألة إذاً سياسية بامتياز، وجرى التعامل مع قناة «الجزيرة» في هذا المسار المختلف.

ولأن الرئيس - كما أسلفتم- راعي حرية الإعلام والمؤمن بحرية الرأي والمشهود له بقبول النقد وتعرضه المستمر لذلك دون معاقبة أصحابه، يدل على صدقية هذا القول، فسرعان ما تدارك الموقف واتخذ القرارات الحازمة المتمثلة في التعامل الإيجابي مع جهاز البث التابع له «الجزيرة» - إعادة جهاز البث لمقرها - والإسراع في إصدار قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، لكونه من غير النطاقات التعامل معها من دون قانون ينظمها. هذه القرارات ستكون فائدتها عامة، حيث ستوسع من نطاق عمل الوسائل الإعلامية الخاصة، بل سنشهد قيام قنوات وإذاعات ومواقع إلكترونية عديدة تتنافس في تقديم



د. فارس السقاف

إيماناً بدور الإعلام في عصر الفضاء المفتوح، وقناعة بأهمية قناة «الجزيرة» تحديداً، وهو الذي صرح أكثر من مرة قبلاً أنها الأكثر مشاهدة لديه، كما أجرى العديد من اللقاءات الخاصة والمهمة معها، ولو سألتم العزيزين مراد هاشم وأحمد الشلفي في مكثباتها في صنعاء عن تعامل الرئيس معها لأجاباً بأنها إيجابية (وهو ما سمعته منهما).

إن أحداث البلاد الأخيرة والأخطار التي أحاطت بها وحجم المؤامرات رفعت من درجة الحساسية تجاه وسائل الإعلام، التي أسهم بعضها في «البلبلة» والإراجاف بما يخلق حالة جاهزية للأنهار والتفكك، ولا سيما أن أوضاع الحرب كتسبب استثنائية طارئة تختلف عن الأوضاع الطبيعية، وكثيراً ما تسلك الدول في هذه الحالات هذا المسلك المؤقت والعلني، ولكنها مع ذلك تعد خروجاً على القانون ومن

اعتبارها جدلية قائمة ومسألة تربوية ثقافية يمكن تقبلها مع الزمن.. إن الإعلام الحر إجمالاً هو إيجابي إذا التزم بالمهنية المعتمدة على المعلومة وتعددية الرأي.

وبشأن ما جرى مؤخراً من مصادرة لجهاز البث واختصا، والذي تمت إعادته بعد ذلك، حيث كنت أحد الساعين لإجازة استخدام جهاز البث في مكتب «الجزيرة» في وقت كان المانع سارياً على القنوات كافة، عدا الفضائية اليمنية الرسمية. وكان ذلك في أثناء تغطية انتخابات الرئاسة اليمنية في عام ٢٠٠٦م من قبل فريق قادم من الدوحة برئاسة المذيع عبدالقادر عائض (مع جهاز بث مباشر)، وتقدمنا مع مكتب «الجزيرة» في صنعاء والأخ مراد هاشم ونقيب الصحافيين حينها الزميل نصر طه إلى الأخ الرئيس بطلب السماح باستمارة جهاز البث في مكتب صنعاء، واستخدامه، وكانت موافقة الرئيس.. ولكن بالطبع دون قانون ينظم هذه العملية، واستمرت هذه الرخصة الرئاسية منذ ذلك الحين، وقد سمعته بعد ذلك يذكر بأهمية فتح التراخيص لقنوات خاصة، ولكن الأحداث طغت على ذلك.

الرئيس علي عبدالله صالح قام بهذا العمل

علاقة الرئيس بالإعلام حميمية، يهتم لأمره ويحرص على الإفادة منه، ويتجنب الدخول في أية خصومة معه.. الإعلام المعارض يحظى بحرية واسعة، حتى في تناولاته الناقدة لشخص الرئيس والمتجاوزة للحقوق التعبيرية.

الرئيس استجابات متقدمة في مجال حرية الإعلام.. ألغى الرقابة المسبقة، وألغى حبس الصحافي بداعي الرأي، وفتح الباب واسعاً أمام إصدار الصحف والمواقع ووسائل الإعلام المختلفة.

عندما كانت الأجهزة المعنية بالإعلام تتعامل بشكل غير إيجابي، أو تنتهي في مقاضاتها إلى أحكام ليست لصالح الوسائل الإعلامية أو الإعلاميين، كان الرئيس يعفو ويتنازل عن حقه وينتصر للإعلاميين.

قضية قناة «الجزيرة» وظهورها في الإعلام الفضائي أثار الكثير من الجدل، ودخلت في خصومات عديدة مع دول وأنظمة، وهي التي اعتادت الإعلام الموجّه، وبحث الموضوع بمهنية وحيادية، وأين يمكن القول بتجاوز المهنية! حتى قيل من على منبر «الجزيرة» نفسها بأنه لا يوجد إعلام محايد.. وعليه يمكن